

## الاقتصاديات والصحة للجميع

### تقرير من المدير العام

١- يُقدّم هذا التقرير لمحة عامة عن توصيات مجلس منظمة الصحة العالمية (المنظمة) المستقل المعنى باقتصاديات الصحة للجميع (٢٠٢١-٢٠٢٣)، بما في ذلك سرده الجديد بشأن الصحة والاقتصاد؛ وتوصياته الرئيسية؛ ومداولاته بشأن الآثار الواقعة على المنظمة. ويشير التقرير أيضاً إلى ما اضطلعت به المنظمة في السابق وما تضطلع به في الحاضر من الأعمال ذات صلة بهذا الموضوع.

### المجلس المعنى باقتصاديات الصحة للجميع (٢٠٢١-٢٠٢٣)

#### سرد جديد بشأن الصحة والاقتصاد

٢- اعترافاً بالعلاقة الأساسية بين الصحة والاقتصاد، أنشأ المدير العام لمنظمة الصحة العالمية المجلس المستقل المعنى باقتصاديات الصحة للجميع في أيار/مايو ٢٠٢١. وكان الهدف من المجلس تقديم فكر اقتصادي جديد عن كيفية تقييم الصحة والرفاه وإنتاجهما وتوزيعهما عبر الاقتصاد، بهدف بناء مجتمعات متمتعة بالصحة ومتسمة بالشمول والإنصاف والاستدامة. وأصدر المجلس، الذي يتألف من ١٠ خبيرات رائدات في مجالات الاقتصاد والتمويل والتنمية والسياسات الصحية والصحة العامة من جميع أنحاء العالم، تقريره النهائي في أيار/مايو ٢٠٢٣، أثناء حدث استضافته حكومة فنلندا.<sup>٢</sup>

٣- وخلال فترة ولاية المجلس التي دامت عامين، ركّزت تقاريره<sup>٣</sup> على تحديد سُبُل وضع مبدأ الصحة للجميع في صميم صنع القرار الحكومي والتعاون بين القطاعين الخاص والعام على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وتناولت هذه التقارير مواضيع المجلس الأربعة (وهي التقييم والقياس؛ التمويل؛ الابتكار؛ تعزيز القدرات العامة)، التي تركز على إعادة توجيه الاقتصادات نحو الهدف المتمثل في تحقيق الصحة للجميع. وتعكس التوصيات عمل المجلس، بالاستناد إلى البيّنات المستمدة من البلدان والمجتمعات المحلية في كل إقليم من أقاليم المنظمة، والمناقشات مع الأطراف الخارجية، ومشاورة عامة عبر الإنترنت، والمناقشات التي جرت أثناء ٢٠ اجتماعاً عقدها المجلس.

١ انظر <https://www.who.int/groups/who-council-on-the-economics-of-health-for-all/members> (بالإنكليزية)، تم الاطلاع في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣.

٢ مجلس المنظمة المعنى باقتصاديات الصحة للجميع. الصحة للجميع - تحويل الاقتصادات لتقديم ما يهم: التقرير النهائي لمجلس المنظمة المعنى باقتصاديات الصحة للجميع. جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠٢٣ (بالإنكليزية) (<https://www.who.int/publications/i/item/9789240080973>)، تم الاطلاع في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣).

٣ انظر <https://www.who.int/groups/who-council-on-the-economics-of-health-for-all/members> (بالإنكليزية)، تم الاطلاع في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣.

٤- وأهم ما تحقق هو اقترح المجلس سرداً جديداً بشأن العلاقة بين الاقتصاد والصحة:

- أولاً، سلّم المجلس بأن الصحة حق أساسي من حقوق الإنسان، وأن السكان الأصحاء ليسوا مجرد رأس مال بشري واجتماعي أو منتج ثانوي للنمو الاقتصادي.
- ثانياً، شدد المجلس على الحاجة الملحة إلى إعادة توجيه الاقتصادات نحو توفير الصحة والرفاه للجميع في عالم يزداد تعقيداً. وهذا أمر ضروري من أجل معالجة أوجه عدم الإنصاف القائمة التي كشفت عنها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، فضلاً عن الأزمات المتعددة والمتراكمة في مجالات الصحة وعدم المساواة والمناخ، التي لا تتقيد بالحدود الوطنية وتعطل التضامن والاستقرار.
- ثالثاً، دفع المجلس بأن تكلفة التقاعس عن العمل أعلى من تكلفة العمل. واستشهد المجلس بتقديرات البنك الدولي والمنظمة التي تشير إلى أن بناء نظام عالمي فعال للوقاية من الجوائح والاستجابة لها، يكون قادراً على تجنب تكرار تجربة كوفيد-١٩، لن يكلف سوى ١,٣٠ دولار أمريكي للشخص الواحد على هذا الكوكب، في حين أن تكاليف الجائحة كانت أعلى من ذلك بعدة مرات، بما في ذلك انكماش الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة ٣,١٪ فيما بين عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠.

### توصيات لإعادة توجيه الاقتصادات نحو الصحة للجميع

٥- قدّم المجلس ١٣ توصية رفيعة المستوى في تقريره النهائي (انظر الملحق)، صيغت بغرض إثراء السياسات والإجراءات المصممة خصيصاً لسياق كل بلد وأولوياته. وحثّ مقرر السياسات على المستويات دون الوطنية والوطنية والإقليمية والعالمية على المشاركة في إنشاء وتشكيل اقتصاد يحقق أهدافاً حاسمة لصحة ورفاه الإنسان والكوكب، بالعمل مع القطاع الخاص والمجتمع المدني. وهذا يتطلب ذكاءً جماعياً؛ وتركيزاً على الحصائل على نطاق المجتمع، مثل أهداف التنمية المستدامة؛ وقرارات اقتصادية ومالية متوازنة تؤثر تأثيراً إيجابياً على الأفراد والأسر والمجتمعات. وتروج هذه التوصيات معاً لتعزيز اقتصاد يعمل ضمن حدود كوكبية وبيئية ويعزز العدالة الاجتماعية.

٦- وأوصى المجلس أيضاً بتمويل المنظمة على النحو المناسب وتزويدها بالقدرة على أداء دورها العالمي الحاسم في تنسيق الصحة للجميع، والعمل مع شركاء جُدد، لأن السياسات والاتجاهات الاقتصادية العالمية والوطنية تؤثر على بيئتنا وممارسات عملنا وفرصنا الغذائية والتعليمية، وكلها محدّدات حاسمة للصحة. وأشار المجلس كذلك إلى أن استثمارات القطاعين العام والخاص والتعاون فيما بينهما ينبغي أن يكون الغرض منها هو بناء اقتصاد يكفل تمويلاً استباقياً يمكن من القيام باستثمارات وقائية ويعزز المساواة بين الجنسين، بما في ذلك تقدير قيمة ما يسهم به جميع الناس في سبيل توفير الصحة للجميع.

### دعوة إلى اتخاذ إجراءات شاملة وعاجلة

٧- دعا المجلس إلى أن تكون لهذا السرد الاقتصادي الجديد آثار مباشرة على القرارات الاقتصادية المتعلقة بالصحة. أولاً، يجب معاملة التمويل المخصص للصحة على أنه استثمار طويل الأجل وليس نفقات قصيرة الأجل، مع تحويل التخطيط والميزانيات الوطنية تبعاً لذلك. ويرتكز هذا التحول في السياسات على المبدئين القائلين بأن الصحة والاقتصاد مترابطان، وأن الصحة ليست فقط قطاعاً اقتصادياً رئيسياً (على سبيل المثال، رب عمل رئيسي في العديد من البلدان، تزيد قيمته السوقية على ٨ تريليونات دولار أمريكي وتنمو بسرعة) ولكنها أيضاً عدسة شاملة يمكن من خلالها النظر إلى مساهمة العديد من القطاعات المختلفة في الصحة. وثانياً، الصحة بالغة الأهمية لقدرة الاقتصادات على الصمود واستقرارها في جميع أنحاء العالم، كما برهنت على ذلك جائحة

كوفيد-١٩. وثالثاً، تشكّل الاقتصادات والنظم المالية العالمية والوطنية محددات حاسمة ومتزايدة الأهمية من محددات الصحة. ومن هذا المنظور، يصف المجلس كيف يمكن للدول الانتقال من المعالجة التفاعلية لإخفاقات السوق إلى تشكيل الأسواق بشكل استباقي وتعاوني يعطي الأولوية لصحة الإنسان والكوكب.

٨- وبالنظر إلى أن الصحة نتاج لعوامل مختلفة كثيرة - لا يقع العديد منها ضمن اختصاص وزارات الصحة - فقد شدد المجلس على أن ضمان الصحة والرفاه للجميع يستلزم اتباع نهج شامل للحكومة ككل وللمجتمع بأسره. ودعا المجلس إلى أن يدعم وزراء المالية الدور المركزي للصحة في التمكين من استقرار الاقتصاد الكلي وتحسين الرفاه، وأن يدعموا وضع الصحة للجميع في صميم النظامين الاجتماعي والاقتصادي. ولذلك فإن العمل من أجل الصحة لا يقتصر على قطاع الصحة بل يجب أن يُشرك قطاعات متعددة لمعالجة المحددات الاجتماعية والاقتصادية والتجارية للصحة.

### الآثار المترتبة على عمل المنظمة الحالي

٩- حدد المجلس الاعتبارات الرئيسية للمنظمة أثناء المضي قدماً بتنفيذ هذه التوصيات:

- تُشكّل قيادة المنظمة في مجال تعزيز الصحة والرفاه عاملاً أساسياً، لاسيما بوصفها قوة موازنة لقوى السوق والمصالح الراسخة.
- ينبغي للمنظمة أن تُعزز دورها في تسريع وتيرة العمل الرامي إلى الترويج لاقتصاد يهدف إلى توفير الصحة للجميع، مع وجود مجموعة أوسع من الجهات الفاعلة في مجال الصحة الدولية والتنمية المستدامة، وهذا درس رئيسي مستفاد من جائحة كوفيد-١٩.
- ينبغي للمنظمة أن تعتمد على الاعتراف بأن الاقتصادات والنظم المالية هي محددات حاسمة للصحة، وأن توسع نطاق عمل المنظمة في مجال الاقتصاد الكلي والصحة، وأن تكفل توفير موارد إضافية لتمكين المنظمة من تقديم مساهمات شاملة في هذا المجال.

١٠- وقد أقر المجلس بالدعم المستمر الذي تُقدّمه المنظمة لتنظيم شؤون النظم الصحية وتمويلها بطريقة تضمن الإتاحة المنصفة لخدمات فعالة للجميع، مع توفير الحماية المالية؛ وبأن هناك حاجة إلى نهج شامل للحكومة ككل من أجل تحقيق هذه الأهداف، ولاسيما في البلدان المنخفضة الدخل. وأقر أيضاً بأهمية العمل الحيوي الذي تضطلع به المنظمة في مجالي الصحة والمناخ، بوسائل منها مشاركتها في عمليات مؤتمرات الأطراف التي ينفذها مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، وفي استراتيجيات سحب الاستثمارات، لكنه أشار إلى أنه يمكن عمل المزيد لصياغة تمويل يعزز المنافع المشتركة للصحة والعمل المناخي.

١١- وشدد المجلس على أهمية مشاركة المنظمة في الإجراءات التي تدعم الرفاه للجميع، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بالتغطية الصحية الشاملة، والتي تضمن التعليم الجيد وظروف العمل اللائقة والبيئات الآمنة. وأقر المجلس بالدعم المستمر الذي تقدمه المنظمة للمحددات الاجتماعية<sup>١</sup> والتجارية للصحة. وبالنظر إلى الصلة بين صحة الناس وصحة الكوكب، لاحظ المجلس أن هذه الجهود يمكن مواصلة تعزيزها ويمكن أن تتضمن الدعوة إلى الانتقال إلى الطاقة النظيفة، وإلى نظم غذائية أكثر استدامة ونظم نقل أنظف لديها القدرة على توليد منافع صحية ضخمة للسكان في السنوات القادمة.

١ تضيق الفجوة في غضون جيل واحد: العدالة والإنصاف في المجال الصحي بفضل اتخاذ إجراءات حول المحددات الاجتماعية للصحة. لجنة المنظمة المعنية بالمحددات الاجتماعية للصحة. التقرير النهائي. جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠٠٨ (بالإنكليزية) (<https://iris.who.int/handle/10665/43943>)، تم الاطلاع في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣).

١٢- واقتراح المجلس أن تواصل المنظمة الترويج لتعزيز القدرات، من خلال أكاديمية منظمة الصحة العالمية مثلاً وبشراكة مع مبادرات التعلم الأخرى، من أجل تحسين تجهيز المكاتب القطرية ووزارات الصحة للمشاركة في حوارات مع القطاعين الاقتصادي والمالي وتعزيز القدرة العامة الإجمالية على صياغة السياسات الاقتصادية والضريبية ودفع التعاون بين القطاعين العام والخاص نحو تحقيق الرفاه للجميع، بما يشمل الصحة. ومن شأن ذلك أيضاً أن يدعم تبادل الخبرات بين الدول الأعضاء، من خلال تحالف الرفاه مثلاً،<sup>١</sup> وهو شبكة لديها أكثر من ٦٠٠ شريك، بما في ذلك بعض الحكومات والمجتمع المدني وباحثون من جميع أنحاء العالم.

### الأعمال ذات الصلة التي تضطلع بها منظمة الصحة العالمية

١٣- تعمل المنظمة على الوفاء بولايتها الدستورية<sup>٢</sup> ومسؤوليتها عن الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة بشأن ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار. وتعكس الأنشطة المبينة أدناه عمل المنظمة - سواء المنجز أو الجاري تنفيذه حالياً في مجال الصحة والاقتصاد.

١٤- **عمل منظمة الصحة العالمية بشأن التمويل في مجال الصحة والاقتصاد الكلي.** كان الجزء الأكبر من عمل المنظمة المتعلق بالتمويل والاقتصاد يُركّز على الاقتصاد الجزئي وقطاع الصحة. بيد أن لجنة المنظمة المعنية بالاقتصاد الكلي خلصت في عام ٢٠٠١ إلى أن مستوى الإنفاق على الصحة في البلدان المنخفضة الدخل غير كافٍ للتصدي للتحديات الصحية التي تواجهها، وأن إحداث زيادة كبيرة في التمويل سيتبعه تحقيق عائد كبير على الصحة والاقتصاد. وكان أيضاً الاعتراف بالترابط بين الاقتصاد والصحة بمثابة أساس للمساعدة في الحد من ارتفاع التكاليف الصحية ومعالجة أوجه عدم الإنصاف. وفي هذا الصدد، تعكف المنظمة بشكل استباقي على تعزيز إنتاج السلع والخدمات الصحية الجيدة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل من أجل إدراج الإتاحة المنصفة والمقدمة في الوقت المناسب بوصفه هدفاً، وذلك مثلاً من خلال تطوير برنامج نقل تكنولوجيا الحمض النووي الريبوزي المرسال.

١٥- **شبكات الخبرة والبحوث التابعة للمنظمة تتناول المواضيع ذات الصلة.** يشمل ذلك وضع وتقييم سياسات مالية أوسع نطاقاً تتعلق بتمويل التغطية الصحية الشاملة؛ ومبادرة خاصة متعددة الأقطار للعمل بشأن المحددات الاجتماعية للصحة من أجل النهوض بالإنصاف في مجال الصحة؛ والكشف عن السلوك الافتراضي من قبل الشركات التجارية التي تنتج وتسوق المنتجات التي لها آثار سلبية على الصحة في كل مرحلة من مراحل العمر، مثل بدائل لبن الأم التجارية؛ وتعزيز الضرائب الصحية التي تهدف إلى تغيير سلوك الشركات والأفراد؛ وإلغاء دعم المنتجات الضارة، وسحب الاستثمارات في الصناعات الضارة بالصحة، مثل التبغ والوقود الأحفوري. كما وضعت المنظمة مؤخراً استراتيجية بشأن تعزيز الصحة والرفاه، تتناول واحدة من ركائزها الاستراتيجية الثلاث.<sup>٤</sup>

١ Wellbeing economy policy design guide: how to design economic policies that put the wellbeing of people and the planet first. Wellbeing Economy Alliance; 2021 ([https://weall.org/wp-content/uploads/Wellbeing-Economy-Policy-Design-Guide\\_Mar12\\_FINAL-1.pdf](https://weall.org/wp-content/uploads/Wellbeing-Economy-Policy-Design-Guide_Mar12_FINAL-1.pdf), accessed 7 December 2023).

٢ انظر دستور منظمة الصحة العالمية (<https://apps.who.int/gb/gov/assets/constitution-ar.pdf>)، تم الاطلاع في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣).

٣ الاقتصاد الكلي والصحة: الاستثمار في الصحة تحقيقاً للتنمية الاقتصادية. جنيف، منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠١ (بالإنكليزية) (<https://www.who.int/publications/i/item/924154550X>)، تم الاطلاع في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣).

٤ انظر القرار جص ٧٥-١٩.

١٦- **تعزيز الهيكل المالي الدولي.** يُعكف على دمج الجهود التي تبذلها المنظمة لتعزيز الهيكل المالي الدولي لتوفير تمويل استباقي ومستدام للصحة بطريقة استراتيجية مع الجهد الذي تبذله الوكالات الأخرى؛ بالاشتراك مع المؤسسات المالية الدولية، بوسائل منها مثلاً إنشاء صندوق مكافحة الجوائح الذي يستضيفه البنك الدولي مع تولى منظمة الصحة العالمية رئاسة فريقه الاستشاري التقني؛ وإلى مصارف التنمية الإقليمية، بوسائل منها إنشاء منصة الاستثمار في التأثير الصحي التي أطلقتها المنظمة وأربعة مصارف إنمائية متعددة الأطراف في حزيران/يونيو ٢٠٢٣. وتشارك المنظمة أيضاً مع الدول الأعضاء، على مستويات المنظمة الثلاثة وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والوكالات المتخصصة الأخرى في تعزيز الهيكل المالي الدولي للصحة. فعلى سبيل المثال، نظم المكتب الإقليمي لأوروبا، إلى جانب النرويج وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مناقشات بشأن السياسات المالية من أجل الرفاه في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣ أثناء الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

١٧- **الحوار والعمل في مجال التمويل المتعدد القطاعات.** تشجع المنظمة أيضاً المبادرات المتعمقة على أعلى مستوى من السياسات بين الهيئات الصحية والاقتصادية والمالية والتشريعية، فضلاً عن إشراك العاملين في الخطوط الأمامية. ويكتسي الجمع بين هذه العلاقات الحكومية أهمية بالغة للتمكين من زيادة الاستثمار وزيادة فعاليته في مجال الصحة للجميع وتحسين تكامل الجهود المبذولة على المستوى القطري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويشمل هذا العمل التعاون مع المنظمات الاقتصادية الإقليمية، مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وشبكاتها المشتركة من كبار المسؤولين عن الميزانية والصحة، التي تمتد شراكاتها مع منظمة الصحة العالمية إلى ما يتجاوز البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتشمل بلداناً في آسيا وأوروبا الوسطى والشرقية وأمريكا اللاتينية. وتستضيف منظمة الصحة العالمية الأمانة التي تدعم فرقة العمل الوزارية المشتركة المعنية بالتمويل والصحة التابعة لمجموعة العشرين، والتي تعمل بنشاط من أجل تحسين التعاون والتنسيق بين الأنشطة في مجالي التمويل والصحة، ومن ثم تحسين آليات التمويل للتصدي للتحديات الصحية، لاسيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، على النحو الذي نوقش في الاجتماعات الأخيرة لمجموعة العشرين.

## الخطوات المقبلة الممكنة

١٨- من الرسائل الرئيسية التي وجهها المجلس المعني باقتصاديات الصحة للجميع أن هناك حاجة إلى إجراء تحولات اقتصادية أساسية من أجل تحقيق الصحة والرفاه للجميع. وقد شدد المجلس على أن المنظمة في وضع فريد يُمكنها من إعداد سياسات وإجراءات متسقة بغرض تشكيل الاقتصادات بحيث تكون أفضل تنظيمًا لتوفير الصحة للجميع.

١٩- وأوصى المجلس المنظمة بأن تجري مداولات بشأن توصياته ومبادراته ذات الصلة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، وأن تنظر في إعداد نهج وإجراءات تشاركية للدعوة بشكل منهجي إلى توفير وتشكيل اقتصاد يوفر الصحة للجميع. ويمكن أن يشمل ذلك تحسين الربط بين الأنشطة القائمة وتسريعها على جميع مستويات المنظمة؛ وتحديد الأنشطة الجديدة وسد الثغرات؛ وضمان توفير الموارد للخبرات المكرسة لهذا الموضوع داخل الأمانة. ولهذا الاعتراف بأن سياسات الاقتصاد الكلي تُشكّل محدداً حيوياً من محددات الصحة، وأن بإمكان المنظمة أن تقدم الدعم لتشكيل الاقتصادات من أجل توفير الصحة للجميع، تداعيات مهمة على تركيز وتأثير عمل المنظمة.

١ المصرف الأوروبي للاستثمار، وبنك التنمية الأفريقي، والبنك الإسلامي للتنمية، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية ( <https://www.who.int/news/item/23-06-2023-multilateral-development-banks-and-who-launch-new-investment-platform-to-strengthen-primary-health-care-services>، تم الاطلاع في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣).

٢٠- ويمكن لخبرة المنظمة التقنية أن تمكّن من وضع إرشادات معيارية وإجراء تحليل دقيق بشأن اقتصاديات الصحة للجميع. ويمكن أن يتضمن ذلك نشر بيانات دقيقة وأدوات رقمية وغيرها من الأدوات المعيارية والعملية، مثل إعداد لوحة متابعة للمؤشرات من أجل دعم اتخاذ القرارات بطريقة متوازنة، وتصميم السياسات والتدخلات في هذا المجال ونشرها وتقييمها لتحقيق الأهداف الصحية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية والانخراط في مواءمة أفضل.

### الإجراء المطلوب من المجلس التنفيذي

٢١- المجلس التنفيذي مدعو إلى الإحاطة علماً بالتوصيات الواردة في هذا التقرير ومناقشتها وتحديد السبل الكفيلة بالنهوض بتوصيات المجلس الرامية إلى إقامة اقتصاد الصحة للجميع في جميع البلدان. والمجلس مدعو بصفة خاصة إلى تقديم توجيهات فيما يتعلق بالسؤالين التاليين:

- ما هي أفضل السبل للمضي قدماً في العمل الرامي إلى إقامة اقتصاد الصحة للجميع، مع الاعتراف بالصلات بين الاقتصاد والصحة وقيمة تنميتها بطريقة متوازنة؟
- ما هي أفضل السبل التي يمكن بها دعم الدول الأعضاء في النهوض باقتصاد الصحة للجميع، مع الاعتراف بقيمة نهج العمل المتعدد القطاعات والنهج الشامل للحكومة ككل؟

## الملحق

## توصيات المجلس المعني باقتصاديات الصحة للجميع

<p>١- تقدير قيمة ما هو أساسي: التعامل مع الصحة والرفاه والعاملين الصحيين والنظم الصحية بوصفها استثماراً طويل الأجل، وليس تكلفة قصيرة الأجل</p> <p>٢- حقوق الإنسان: استخدام الالتزامات القانونية والمالية لإنفاذ الصحة كحق من حقوق الإنسان</p> <p>٣- صحة الكوكب: إصلاح البيئة وحمايتها عن طريق التمسك بالالتزامات الدولية باقتصاد متجدد يربط بين الكوكب والناس</p> <p>٤- لوحة متابعة للاقتصاد الصحي: استخدام مجموعة من المقاييس تتبع التقدم المحرز عبر القيم المجتمعية الأساسية، بما يتجاوز المقياس الضيق والثابت للنواتج المحلي الإجمالي</p>	تقدير قيمة الصحة للجميع
<p>٥- تمويل طويل الأجل: اعتماد نهج شامل ومستقر لتمويل الصحة للجميع</p> <p>٦- جودة التمويل: إعادة رسم الهيكل الدولي لتمويل الصحة بشكل منصف واستباقي، بما يشمل الاستجابة الفعالة والشاملة للآزمات</p> <p>٧- تمويل وحوكمة منظمة الصحة العالمية: ضمان تمويل المنظمة وحوكمتها بشكل صحيح لكي تضطلع بدورها التنسيقي العالمي الرئيسي في مجال الصحة للجميع</p>	تمويل الصحة للجميع
<p>٨- الذكاء الجماعي: إقامة تحالفات تكافلية بين القطاعين العام والخاص لتعزيز القيمة العامة، وتقاسم كل من المخاطر والمكافآت</p> <p>٩- الصالح العام: تصميم حوكمة المعرفة، بما في ذلك نُظم الملكية الفكرية، من أجل الصالح العام لضمان الإتاحة المنصفة العالمية للابتكارات الصحية الحيوية</p> <p>١٠- التوجه نحو الحصائل: مواءمة الابتكار والاستراتيجيات الصناعية مع المهام الجريئة المشتركة بين القطاعات لتحقيق الصحة للجميع</p>	الابتكار تحقيقاً للصحة للجميع
<p>١١- الحكومة ككل: الاعتراف بأن الصحة للجميع ليست قاصرة على وزارات الصحة وإنما تشمل الحكومة كلها</p> <p>١٢- قدرة الدولة: الاستثمار في القدرات الدينامية للقطاع العام، وغرس ثقافة التجريب والتعلم تحقيقاً للقيادة الفعالة في توفير الصحة للجميع</p> <p>١٣- بناء الثقة: إظهار الشفافية والمشاركة العامة الهادفة لتحميل الحكومات المسؤولية عن الصالح العام</p>	تعزيز القدرات العامة على توفير الصحة للجميع

= = =